Distr.: General
ECA/SRO-NA/ICE/31/4
March 2016

Arabic
Original: French

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاجتماع الواحد والثلاثون للجنة الخبراء الحكومية الدولية

الرباط (المغرب)

1-4 آذار/مارس 2016

حصيلة أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في شمال أفريقيا
(آذار/مارس 2015 – شباط/فبراير 2016)

قائمة المحتويات

أولا – المقدمة 1

ثانيا – الإنجازات الرئيسية في برنامج العمل خلال الفترة موضوع الدراسة 1

أ) النتيجة الرئيسية 1: بناء قدرات البلدان الأعضاء على إنتاج ونشر الإحصاءات والدراسات التحليلية ذات جودة عن السياسات، وفي الوقت المناسب، لدعم الأولويات الوطنية ودون الإقليمية للتنمية 1

1- المساهمة في بناءقدرات البلدان الأعضاء 2

2- عددمنالمواجيزالقطريةجاهزوالبعضالآخرفيإطارالصياغة 5

ب) النتيجةالرئيسية 2: بناء قدرات اتحاد المغرب العربي وغيره من الفاعلين دون الإقليميين من أجل تسريع صياغة أو تنفيذ المبادرات دون الإقليمية 6

1- البعد ثنائي الأطراف..... 6

2- البعد المتعدد الأطراف : آليةا لتنسيق دون الإقليمية لشمال أفريقيا 7

ثالثا – الدعم الاستشاري، والمبادرات الخاصة، والتفاعلات بين أقسام المقر وباقي الشركاء 8

أ- الدعمالاستشاري..... 8

1- الدعم لفائدة استراتيجية النوع الخاصة بالأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي..... 8

2- المساعدة التقنية في مجال البيانات الإحصائية..... 9

3- دعم تنفيذ برنامج العمل دون الإقليمي لمكافحة التصحر في المغرب العربي ومبادرة سياسات الأراضي10

ب- المبادرات الخاصة والتفاعلات مع أقسام المقر الرئيسي وباقي الشركاء 10

1- مبادرة بناءالقدرات في مجال استخدام تحويلات أموال العمال من أجل التنمية..... 10

2- المساهمة في المناقشات بشأن الاقتصاد الأخضر المندمج..... 11

3- اجتماع فريق الخبراء الخاص المعني بسياسات النهوض بالاقتصاد الأخضر المندمج والتحول الهيكلي لأفريقيا، الذي نظمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا 11

رابعا – الشراكات الاستراتيجية 12

أ- الشراكة مع منظومة الأمم المتحدة 12

ب- الشراكة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا 12

ج- الشراكة مع الجامعات ومراكز البحث 14

خامسا – وضع تنفيذ توصيات الاجتماع الثلاثين للجنةالخبراء الحكومية الدولية..... 15

أ- المواجيزالقطرية 15

ب- التكامل الإقليمي 16

ج- الأداء الاقتصادي والاجتماعي 17

د- الأجنداتالإقليميةوالدوليةوغيرهامنالمبادراتالخاصة 17

هـ- تنفيذ برنامج الأنشطة 2014-2015 ومشروع برنامج العمل للفترة 2016-2017..... 18

سادسا – التحديات والدروس المستفادة وآفاق 2016..... 19

أ- تعزيز قدرات البلدان الأعضاء واتحاد المغرب العربي..... 19

ب- الظروف السياسية و الاجتماعية في المنطقة..... 20

أولا – المقدمة

1. كلفت لجنة الخبراء الحكومية الدولية مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا بمهمة توجيه برامجه وتدابيره نحو بلوغ الهدفين التاليين: (أ) بناء قدرات البلدان الأعضاء في إنتاج ونشر الإحصاءات والدراسات التحليلية ذات جودة عن السياسات، في الوقت المناسب، لدعم الأولويات الوطنية ودون الإقليمية للتنمية؛ و(ب) بناء قدرات اتحاد المغرب العربي وغيره من الفاعلين دون الإقليميين من أجل تسريع صياغة أو تنفيذ المبادرات دون الإقليمية.

2. وتتناسب الفترة التي يشملها هذا التقرير مع السنة الثانية من تنفيذ برنامج 2014-2015. ويتحدث التقرير إذن عن الأنشطة التي أنجزتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا في شمال أفريقيا في الفترة ما بين آذار/مارس 2015 وشباط/فبراير 2016.

3. وتم تنفيذ أنشطة سنة 2015 بالتعاون الوثيق والتنسيق مع البلدان الأعضاء، وأجهزة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وباقي المكاتب دون الإقليمية والجماعات الاقتصادية الإقليمية، من بينها اتحاد المغرب العربي، ووكالات منظومة الأمم المتحدة وباقي الشركاء.

ثانيا – الإنجازات الرئيسية في برنامج العمل خلال الفترة موضوع الدراسة

4. تم إنجاز الأنشطة الواردة في برنامج عمل المكتب بهدف التوصل إلى نتائج في المحاور ذات أولوية حسبما حددها الإطار الاستراتيجي 2014-2015. وساهمت التوصيات المنبثقة عن الاجتماعات السابقة للجنة الخبراء الحكومية الدولية ومساهمات البلدان الأعضاء واتحاد المغرب العربي وباقي الشركاء في رسم إطار تدخل المكتب طيلة المدة موضوع الدراسة.

5. وأنجز المكتب هذه الأنشطة تماشيا مع التوجهات الاستراتيجية والبرنامجية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، حسبما اعتمده مؤتمر الوزراء المنعقد في آذار/مارس 2013.

أ) النتيجة الرئيسية 1: بناء قدرات البلدان الأعضاء على إنتاج ونشر الإحصاءات والدراسات التحليلية ذات جودة عن السياسات، وفي الوقت المناسب، لدعم الأولويات الوطنية ودون الإقليمية للتنمية

6. ساهم المكتب بفضل هذه الأنشطة في تحسين قدرات البلدان الأعضاء في المجالات ذات الصلة بدور الصناعة في تنمية الاقتصاد الأخضر، والاتفاقات القارية للتجارة الحرة، وقواعد المنشأ من منظور بروتوكول الاتفاق بشأن قواعد المنشأ، ومواءمة الإجراءات الجمركية وتبادل الوثائق المعلوماتية بين الإدارات الجمركية. وأدخل المكتب خلال هذه الفترة التعديلات على آلية إنتاج المواجيز القطرية، وهي الوثيقة الرئيسية في التوجه الجديد للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وصاغ ثمانية مواجيز قطرية.

1- المساهمة في بناء قدرات البلدان الأعضاء

أ- منتدى التنمية في شمال أفريقيا تحت موضوع "شمال أفريقيا والاتفاقات القارية للتجارة الحرة"

7. يمثل منتدى التنمية في شمال أفريقيا مبادرة ثنائية السنة تحشد الفاعلين الإقليميين حول موضوع ذي أولوية وراهن بالنسبة للمنطقة دون الإقليمية. وانعقدت دورة هذا المنتدى لعام 2015 بالرباط (المغرب) في الفترة ما بين 27 و30 تشرين الأول/أكتوبر 2015. وعبر موضوع "شمال أفريقيا والاتفاقات القارية للتجارة الحرة"، ساهم المنتدى في تبادل الآراء والخبرات بين مجموعة واسعة من الفاعلين حول تحديات التكامل التجاري في شمال أفريقيا في سياق اتفاقات التجارة الحرة.

8. وجمع هذا المنتدى فاعلين إقليميين مثل الصحفيين الاقتصاديين والفاعلين الاقتصاديين من القطاع الخاص شمال أفريقي بهدف تعميق معرفتهم بالاتفاقات القارية للتجارة الحرة، وأثر الاتفاقات على المبادلات داخل شمال أفريقيا وعلى مبادلات شمال أفريقيا مع باقي القارة. وعلى وجه الخصوص، ساهمت الأنشطة المبرمجة في تحقيق ما يلي:

- توعية فاعلي القطاع الخاص بشمال أفريقي بشأن المنطقة القارية للتجارة الحرة وبدورهم الملموس في المفاوضات؛
- تمكين مختلف الفاعلين من المطبوعات التي ينتجها الأكاديميون بهدف تنوير قراراتهم ودعم جهودهم في الإطار العام للاتفاقات المتعددة الأطراف واتفاقات التجارة الحرة الإقليمية والقارية على وجه الخصوص؛
- توعية وسائل الإعلام الإقليميين باحتياجات وتطلعات المواطنين على وجه العموم، وفاعلي القطاع الخاص، وأيضا بدور هذه الوسائل في إطار اتفاقات التجارة الحرة؛
- توعية وسائل الإعلام بشأن المنطقة القارية للتجارة الحرة، وبعمليات المفاوضات وبالدور المتوقع أن يضطلعوا به فيما يخص مواكبة العملية وتوعية العموم.

9. وتم تنظيم المنتدى حسب ثلاثة مكونات رئيسية: '1' حلقة تدريبية لفائدة وسائل الإعلام؛ '2' حلقة تدريبية إقليمية لفائدة القطاع الخاص بشأن تحديات التكامل التجاري في سياق المنطقة القارية للتجارة الحرة؛ '3' ندوة دولية في موضوع "عشرون سنة عن إنشاء منظمة التجارة العالمية، التكامل في أفريقيا والاتفاقات التجارية الإقليمية الكبرى"[1].

10. وتمكنت وسائل الإعلام بفضل الحلقة التدريبية من تشكيل شبكة من الصحفيين الاقتصاديين حول مواضيع التجارة. وكانت الحلقة التدريبية لفائدة القطاع الخاص فرصة أمام الاتحاد المغاربي لأرباب

[1] تمثل الندوة مبادرة مشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمركز الأفريقي للسياسات التجارية ومنظمة التجارة العالمية. وكانت دورة 2015 ثمرة التعاون بين هذه المؤسسات، وكرسي منظمة التجارة العالمية لدى جامعة محمد الخامس (الرباط) ومختبر الاقتصاد المطبق على التنمية بجامعة تولون. وقدم الباحثون والممارسون في التنمية حوالي خمسين عرضا في هذه الندوة. وإضافة إلى ذلك، تم تخصيص يوم دراسي للقاء الباحثين الشباب مع الفاعلين المتمرسين في إطار مدرسة الدكتوراه. وساهمت الدورات السابقة للندوة في نشر العديد من الكتب والأعداد الخاصة في مجلات علمية. ويتعلق الأمر بتجسيد التعاون بين المكتب والوسط الأكاديمي.

العمل لعقد أولى مناظراته لسنة 2015 بهدف إحياء أنشطته. أما فيما يتصل بالندوة الدولية، فقد أتاحت أمام الأكاديميين، والخبراء في التنمية، والفاعلين في القطاع الخاص الفرصة لمناقشة المواضيع الرئيسية مثل: '1' منظمة التجارة العالمية والمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف: تعثر جولة الدوحة؛ '2' منظمة التجارة العالمية والتنمية؛ '3' منظمة التجارة العالمية وتسوية الخلافات؛ '4' التوفيق بين تعدد الأطراف والطابع الإقليمي؛ '5' تعدد الأطراف واختلاف الأطراف؛ '6' آثار التحرير في قطاع الزراعة؛ '7' آثار التحرير على إعادة التوزيع الجغرافي للأنشطة؛ '8' الاتفاقات التجارية الإقليمية الكبرى؛ '9' الاتفاقات التجارية الإقليمية في المنطقة المتوسطية وفي أفريقيا؛ '10' منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

ب- الحلقة التدريبية بشأن قواعد المنشأ لفائدة فريق عمل اتحاد المغرب العربي المكلف بالتحضير لبروتوكول الاتفاق حول قواعد المنشأ

11. وقّعت بلدان اتحاد المغرب العربي بالأحرف الأولى على مشروع اتفاق التجارة الحرة في حزيران/يونيو 2010. وينص مشروع الاتفاق على اعتماد بروتوكول مغاربي بشأن قواعد المنشأ، الذي سيشكل مكونا رئيسيا في هذا الاتفاق. وتم تكوين فريق عمل لإعداد هذا البروتوكول. ويجتمع فريق العمل منذ 2011 ويدرس مختلف قواعد المنشأ حسب عدة سيناريوهات، بناء على قواعد عامة أو خاصة، وأيضا العلاقات التجارية القائمة بين بلدان المغرب العربي من جهة، ومع البلدان الأوروبية المتوسطية ومع أفريقيا من جهة أخرى. وتشمل القواعد المتعددة قواعد تعتمد على نوع الاتفاق الذي يربط الشركاء (مثل القواعد العامة مع جامعة الدول العربية، التي ينتمي إليها بلدان اتحاد المغرب العربي، أو القواعد الخاصة مع بعض البلدان، على الصعيد ثنائي الأطراف، في إطار اتفاق أكادير، أو القواعد المختلفة المطبقة مع الاتحاد الأوروبي).

12. ولتلبية احتياجات التدريب وبناء قدرات أعضاء فريق العمل بما يخدم إعداد البروتوكول، وبهدف تزويد فريق العمل بالأدوات المادية والتقنية التي تتيح له الاضطلاع بمهمته، نظم مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون الوثيق مع الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، حلقة تدريبية حول قواعد المنشأ لفائدة فريق العمل.

13. وتمثل الحلقة التدريبية نشاطا منسقا في إطار برنامج التعاون بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واتحاد المغرب العربي في الفترة 2014-2015. واستفاد منه أعضاء فريق العمل المكلفين بإعداد بروتوكول الاتفاق بشأن قواعد المنشأ. وتمت أيضا دعوة خبراء وطنيين أعضاء في فريق العمل إلى هذا اللقاء والمعنيين بمفاوضات إنشاء منطقة التجارة الحرة المغاربية والممثلين عن الوزارات الوطنية المكلفة بالتجارة الخارجية، والجمارك، والصناعة والزراعة في بلدان اتحاد المغرب العربي الخمسة.

ج- حلقة العمل بشأن مواءمة الإجراءات الجمركية وتبادل الوثائق المعلوماتية بين الإدارات الجمركية في المنطقة العربية

14. ولدعم جهود اتحاد المغرب العربي والبلدان الأطراف في إعلان أكادير بشأن التعاون الجمركي، وتنفيذا لمشروع "بناء قدرات البلدان النامية والبلدان ذات اقتصاد انتقالي لتيسير عبور الحدود والتعاون والتكامل الإقليمي"، نظم مكتب شمال أفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، بالتعاون الوثيق مع الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، حلقة عمل حول مواءمة الإجراءات الجمركية وتبادل الوثائق المعلوماتية بين الإدارات الجمركية. وانعقدت حلقة العمل بالدار البيضاء (المغرب) ما بين 2-4 كانون الأول/ديسمبر 2015 وتمثل هدفها الرئيسي في الإسهام في تعزيز آلية تيسير التجارة في المغرب العربي عبر تسريع مواءمة الإجراءات الجمركية وإحداث مخطط عمل بشأن التبادل الإلكتروني للبيانات في المنطقة المغاربية.

15. وشارك في هذا الاجتماع الخبراء الوطنيون من إدارات جمارك البلدان الأعضاء في اتحاد المغرب العربي والمنطقة العربية، وممثلي الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي وممثلي اللجنة التقنية لأكادير.

16. وكانت حلقة العمل مناسبة أمام الإدارات الجمركية في المنطقة للاستفادة من خبرات باقي المناطق في مجال المواءمة الجمركية وتبادل الوثائق المعلوماتية بين الجمارك. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بخبرة منطقة آسيا وبالخبرة الأوروبية. وساهمت المناقشات في ما يلي:

- تبادل نتائج تحليل العراقيل أمام المواءمة الجمركية في المنطقة العربية؛
- تحليل الفجوات التقنية والقانونية ذات الصلة بالتبادل الإلكتروني للوثائق الجمركية بين جمارك المنطقة المغاربية؛
- تشارك الدروس المستفادة من الخبرات والممارسات الدولية والإقليمية في مجال المواءمة الجمركية، وإطلاق أسس المشروع العربي للتبادل الإلكتروني للوثائق الجمركية؛
- مناقشة الإمكانية أمام البلدان الأطراف في مبادرة أكادير والبلدان الأعضاء في اتحاد المغرب العربي للاتصال بأرضية التبادل الإلكتروني للوثائق.

17. وبالتالي، مكن الاجتماع المشاركين من اعتماد فكرة إنشاء أرضية إقليمية للتبادل الإلكتروني للبيانات والوثائق بين الإدارات الجمركية. ويتجسد ذلك في الشروع في إحداث أرضية تجمع البلدان الأربعة الأطراف في اتفاق أكادير، وهي المغرب وتونس ومصر والأردن، ثم توسيعها لتشمل باقي بلدان المنطقة.

18. ولهذا الغرض، يتعين إنشاء أرضية على شكل شبكة نجمية لتيسير فتحها مستقبلا أمام انضمام العديد من البلدان. واتفق المشاركون أيضا على عدم حصر محتوى الأرضية في عناصر التصريح لدى الجمارك، وتوسيعه ليشمل مختلف الوثائق مثل الفاتورة، وشهادة المنشأ، وغيرها. ومن جهة أخرى، أحاط الاجتماع الخبراء علما باقتراح شبكة تونس للتجارة التي ستسخّر خبرتها في سبيل إنشاء هذه الأرضية.

2- عدد من المواجيز القطرية جاهز والبعض الآخر في إطار الصياغة

19. تستند المواجيز القطرية التي أعدتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى المهمة والبرنامج الجديد لهذه المؤسسة، وخصوصا إحداث وتثمين مراكز البيانات دون الإقليمية، وضرورة تحقيق انسجام ومواءمة البيانات والمعلومات المستخدمة في الإصدارات الرئيسية وتقارير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بما في ذلك التقرير الاقتصادي لأفريقيا. وتم عرض مبدأ المواجيز القطرية وإطارها المنهجي أمام مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء الاقتصاد والمالية المنعقد في آذار/مارس 2014 بأبوجا، نيجيريا. ووفقا لمهمة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتوجهها الجديد، تتمثل غاية المواجيز القطرية فيما يلي: '1' تمكين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من إنجاز ونشر الدراسات التحليلية حسب البلدان والمناطق؛ '2' صياغة التوصيات الرامية إلى تحقيق التحول الاقتصادي عبر النهوض بالنمو والتنمية الاجتماعية المستدامين؛ '3' تعزيز التكامل الإقليمي والتخطيط للتنمية والحكامة الاقتصادية؛ '4' إنجاز تحليل المخاطر المحتملة واقتراح سبل التخفيف منها.

20. وتقتضي صياغة المواجيز القطرية جمع البيانات والمعلومات عن البلدان ومواءمتها المستمرة، وتجميع المؤشرات التي ستستخدمها الجماعات الاقتصادية الإقليمية وباقي مجموعات البلدان، وتحليل الاتجاهات من أجل صياغة التوقعات في الوقت المناسب. وسيسفر إعداد المواجيز القطرية، من بين نتائج أخرى، عن بناء قدرات إنتاج ونشر الإحصاءات في البلدان الأعضاء وتحليل السياسات ذات جودة وتسهيل التخطيط وصياغة السياسات المستندة إلى البيانات الوجيهة، من أجل دعم أولويات التنمية في المنطقة دون الإقليمية.

21. وتم في الفترة الممتدة من آذار/مارس 2015 إلى شباط/فبراير 2016 إعداد التقارير القطرية التي تخص المغرب (2)، وتونس (2)، والجزائر (1)، وموريتانيا (1)، ومصر (1)، والسودان (1). وتطرقت أربعة مواجيز قطرية إلى موضوع الاقتصاد الأخضر، حسب خصوصيات الرهانات الوطنية: الجزائر (التنويع وتقليص التبعية تجاه المحروقات)، المغرب (التصنيع والمهن الجديدة للمغرب)، موريتانيا (الاقتصاد الأخضر وحكامة قطاع الصيد)، تونس (التشغيل الأخضر والتنمية الإقليمية). وبالنسبة للسودان، تطرق الموجز القطري إلى استدامة المالية العمومية، نظرا لأهمية هذا الموضوع لهذا البلد بعد انفصال جنوب السودان. وبالنسبة لمصر، كانت الإعانات في صلب اهتمامات السلطات العمومية، في سبيل ترشيد المالية العمومية والزيادة في فعالية النظام الاجتماعي. وبالتالي، شمل الموجز القطري لمصر موضوع التفكير في نظام الإعانات. وأخيرا، ركّز الموجز القطري الثاني للمغرب على موضوع الإقصاء الاجتماعي، وهو رهان جوهري أمام هذا البلد في سبيل تحقيق التنمية المندمجة. ويوجد الموجز القطري لليبيا في طور الإتمام وسيُنشر قبل نهاية سنة 2016.

22. وإضافة إلى حصيلة الوضع الاقتصادي والاجتماعي، حللت هذه المواجيز السياسات المعتمدة والتحديات التي يتعين على البلدان رفعها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي (ترشيد المالية العمومية، والتحكم في التضخم، وتنويع الاقتصاد، والحد من الفقر). وعرضت مختلف المواضيع المدروسة بعض التوصيات التي تأخذ في الاعتبار خصوصيات البلدان. وعلى المدى القصير، ساهمت الدراسات التحليلية المواضيعية في تقديم معرفة أفضل بالرؤية والتدابير التي يعتمدها البلدان. وتمثل بالتالي وسيلة جيدة لتبادل الخبرات وتوجيه السياسات العمومية.

ب) النتيجة الرئيسية 2: بناء قدرات اتحاد المغرب العربي وغيره من الفاعلين دون الإقليميين من أجل تسريع صياغة أو تنفيذ المبادرات دون الإقليمية

23. تعززت الشراكة مع اتحاد المغرب العربي بصفة ملموسة، وكذلك الشراكة بين اتحاد المغرب العربي وباقي المؤسسات الإقليمية. وفي الفترة المدروسة، تحققت العديد من الإنجازات بدعم من باقي المؤسسات الشريكة.

24. وتعززت الشراكة من أجل التكامل حسب محورين: التعزيز الثنائي بين اتحاد المغرب العربي والمكتب، والتعزيز المتعدد الأطراف عبر تفعيل آلية التنسيق دون الإقليمية.

1- البعد ثنائي الأطراف

25. في أيار/مايو 2015، اجتمع الأمين العام لاتحاد المغرب العربي ومكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل '1' تقييم المبادرات وبرامج دعم اتحاد المغرب العربي وبلدانه الأعضاء في إطار برنامج التعاون المتعدد السنوات؛ و'2' تحيين الأولويات على المدى المتوسط الواردة في الأجندة دون الإقليمية من أجل ضمان الانسجام مع الأنشطة التي سيتم إنجازها.

26. وساهم الاجتماع في إعداد الحصيلة المفصلة لإنجازات برنامج التعاون بعد سنة من التنفيذ، ومن عرض مشروع استراتيجية النوع التي أعدها المكتب للأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، لتحليله وإبداء الرأي فيه.

27. وفيما يتصل ببناء قدرات الأمانة العامة والإطار المؤسسي لاتحاد المغرب العربي، تحققت نتائج ملموسة في أربعة مجالات: '1' دعم تعبئة الشركاء من أجل تعزيز التكامل والمبادرات دون الإقليمية في شمال أفريقيا؛ '2' تنظيم اجتماع خبراء البلدان الأعضاء في اتحاد المغرب العربي في موضوع تمويل التنمية؛ '3' دعم الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي في إطار مبادرة تعزيز التجارة البينية الأفريقية/المنطقة القارية للتجارة الحرة؛ و'4' تنظيم حلقة عمل لفائدة أعضاء الفريق التقني لاتحاد المغرب العربي المعني بقواعد المنشأ.

28. وفي ما يتعلق بتسريع التكامل الإقليمي، شملت التدابير المنجزة ما يلي: '1' تشجيع وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية، '2' وتيسير النقل والتجارة في شمال أفريقيا؛ '3' ومواءمة الإجراءات الجمركية والتبادل الإلكتروني للوثائق الجمركية.

29. وأتاح اجتماع التقييم للشريكين الاتفاق على أهمية فتح اجتماعات اللجان المواضيعية لاتحاد المغرب العربي واجتماعات أجهزته النظامية قدر الإمكان أمام مشاركة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بصفة مراقب. وستتيح هذه الصفة للمكتب أن يكون شريكا متميزا في أعمال اتحاد المغرب العربي وستمكنها بالتالي منأن تحدد على نحو استباقي الاحتياجات من حيث المساعدة التقنية. وسترفع هذه القدرة الاستباقية بشكل ملحوظ من قوة مرافعة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لفائدة اتحاد المغرب العربي عبر تمكينها من الوسائل للاستناد إلى التعقيبات المنتظمة والموثقة الصادرة عن أجهزة اتحاد المغرب العربي.

2- البعد المتعدد الأطراف: آلية التنسيق دون الإقليمية لشمال أفريقيا

30. انعقد الاجتماع التشاوري السنوي الثاني لآلية التنسيق دون الإقليمية لشمال أفريقيا في حزيران/يونيه 2015، بمبادرة من مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وتطمح آلية التنسيق إلى تشجيع التنسيق والتعاون بين المؤسسات الدولية والإقليمية التي تشمل مهمتها دعم اتحاد المغرب العربي وبلدان شمال أفريقيا في جهودها للتنمية. ويتمثل هدف هذه الآلية في تشجيع المزيد من أوجه التآزر والمزيد من فعالية التدخلات، عبر التبادل المستمر للمعلومات، والاستفادة المشتركة من الإنجازات والتجارب، وكذلك تنفيذ البرامج والمشاريع المشتركة أو الجماعية –قدر الإمكان- لدعم اتحاد المغرب العربي وباقي الفاعلين في عملية التكامل في شمال أفريقيا.

31. وأعطى الاجتماع الانطلاقة لجولة عمليات التقييم السنوية للآلية. ومكن في المقام الأول من التأكد من العلاقة بين التدابير المبرمجة وتحديات التنمية في المنطقة دون الإقليمية، إضافة إلى تناسبها مع أولويات اتحاد المغرب العربي وبلدانه الأعضاء على المدى المتوسط. وتم لهذا الغرض تقديم تقرير أنشطة أعدته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتعاون مع الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي. وإضافة إلى وضع تنفيذ أجندة الأرضية المشتركة، يستعرض التقرير الدروس المستفادة من هذه السنة الأولى، إلى جانب التحديات والآفاق على المدى القصير. وتجدر الإشارة من بين هذه التحديات إلى '1' ضرورة استكمال إحداث هياكل تنشيط آلية التنسيق دون الإقليمية في شمال أفريقيا؛ '2' ضرورة إعداد المرافعات من أجل تكثيف حشد الموارد.

32. وبالنسبة للفترة الممتدة من حزيران/يونيه 2015 إلى أيار/مايو 2016، أسفرت المناقشات بين الشركاء عن تحديد المجالات المحتملة لتشجيع أوجه التآزر بين جهود الشركاء لدعم اتحاد المغرب العربي، والتي تسعى إلى بلوغ أربعة أهداف:

- بناء القدرات الإحصائية وقدرات إنتاج المعلومات الاقتصادية والاجتماعية؛
- قواعد المنشأ، وتيسير التجارة، ومواءمة الوثائق الجمركية؛
- تحليل الديناميات بين "الشباب، وقابلية التشغيل والهجرة"؛
- تدبير الموارد الطبيعية، ومكافحة التصحر ودعم الجمعيات المهنية المغاربية.

ثالثا – الدعم الاستشاري، والمبادرات الخاصة، والتفاعلات بين أقسام المقر وباقي الشركاء

أ) الدعم الاستشاري

1- الدعم لفائدة استراتيجية النوع الخاصة بالأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي

33. في إطار برنامج التعاون المتعدد السنوات للفترة 2014-2015 المبرم بين الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي ومكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، عمل هذا المكتب على دعم اتحاد المغرب العربي لامتلاك استراتيجية للنوع تهدف إلى تنفيذ المقتضيات والمواثيق التي تحث على النهوض بحقوق المرأة وتشجيع المساواة بين الجنسين. بالفعل، يمثل اعتماد اتحاد المغرب العربي لاستراتيجية النوع وتطبيقها مرحلة جديدة نحو المراعاة الفعلية لمقاربة النوع سواء في برنامج عمله أو في اشتغاله الداخلي. وتتمثل أهداف استراتيجية النوع الخاصة باتحاد المغرب العربي في ما يلي:

- تعزيز القدرة على إدماج مقاربة النوع على مستوى الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي في عملياتها، وهياكلها، وبرامجها وأيضا في عمليات وهياكل وبرامج البلدان الأعضاء؛
- تحسين التخطيط وتحديد ميزانية الأنشطة المتعلقة بالنوع؛
- بناء قدرات البلدان الأعضاء من أجل متابعة وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقيات المعنية بالمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة؛
- استدامة عمل اتحاد المغرب العربي وأدوات الإعلام والتوعية التي ينتجها لتشجيع إدماج المساواة بين الجنسين في العملية الأشمل المتمثلة في التكامل الإقليمي.

34. وينبغي أن يساعد تنفيذ استراتيجية النوع اتحاد المغرب العربي على ترسيخ ثقافة مؤسسية تصبح فيها مراعاة مقاربة النوع جزءا لا يتجزأ من كيان المنظمة وعملها. وعلى المديين المتوسط والطويل، سيصبح اتحاد المغرب العربي قادرا على كفالة استدامة أنشطته وأدوات التوعية لتشجيع الإدماج الفعلي والمنهجي لإشكالية النوع في العملية الأشمل المتمثلة في التكامل الإقليمي والتي يبذل الاتحاد جهوده لتنشيطها وتسريعها.

35. وخضعت هذه الاستراتيجية للفحص والمناقشة خلال الاجتماع الذي نظمه مكتب شمال أفريقيا يوم 20 أيار/مايو 2015 والتي حضرها الأمين العام وأطر عليا من اتحاد المغرب العربي، ثم تمت صياغة الوثيقة النهائية بناء على المناقشة والتعليقات المعبر عنها.

36. وتشتمل استراتيجية النوع على خمسة فصول، خُصص أحدها لخطة العمل التي يقترحها مكتب شمال أفريقيا من أجل تيسير التنفيذ التدريجي على يد الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي. وتمت رسميا إحالة المشروع النهائي لهذه الاستراتيجية على الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي وعلى البلدان الأعضاء من أجل الإعلام وإبداء الرأي.

2- المساعدة التقنية في مجال البيانات الإحصائية

37. تستلزم صياغة المواجيز القطرية جمع ومواءمة البيانات عن البلدان، وتجميع المؤشرات المفيدة للجماعات الاقتصادية الإقليمية، إضافة إلى تحليل الاتجاهات من أجل إنتاج التوقعات الموثوقة. وبهذا الصدد، تم إرسال بعثات تقنية إلى مصر والسودان للاتفاق مع مراكز التنسيق في هذين البلدينبشأن البيانات والمؤشرات المحتملة التي يمكنها أن تثري التحليل المواضيعي للمواجيز القطرية.

38. وفي الإطار ذاته، شارك مكتب شمال أفريقيا في بعثة مشتركة للمركز الأفريقي للإحصاءات التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ومصرف التنمية الأفريقي، وائتلاف باريس 21، تم تنظيمها في القاهرة، جمهورية مصر العربية، في الفترة ما بين 13 و17 أيلول/سبتمبر 2015، بناء على طلب السلطات المصرية لتقييم النظام الوطنيللإحصاء في شموليته من منظور صياغة الاستراتيجية الوطنية الجديدة لتطوير الإحصاءات. وتم تسليم تقرير تقييم النظام الوطني للإحصاء، الذي ساهم فيه مكتب شمال أفريقيا، للسلطات المصرية في كانون الأول/ديسمبر 2015 ويُرتقب أن يفضي إلى صياغة استراتيجية وطنية جديدة لتطوير الإحصاءات بالنسبة لمصر.

39. ونظم المكتب أيضا بعثة مساعدة تقنية من أجل إنشاء نظام المعلومات الجديد بشأن التنمية المستدامة في تونس (كانون الثاني/يناير 2016). وتهدف هذه البعثة إلى الإحاطة بإشكالية البيانات وأنظمة المعلومات القائمة في ما يتعلق بالتنمية المستدامة، وفهم رهانات النظام الجديد المقترح وتحديد نوع الدعم الذي يمكن أن يقدمه المكتب لوزارة البيئة والتنمية المستدامة بتونس.

40. ومن جهة أخرى، وبناء على طلب المساعدة التقنية الذي عبرت عنه وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي بالسودان، نفذ المكتب بعثة للمساعدة التقنية لفائدة وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تم إنشاءها حديثا على مستوى هذه الوزارة من أجل تنشيط العلاقات بين القطاع العام وقطاع المقاولات. وبالتعاون مع وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومع الاتحاد العام لأصحاب العمل السوداني، أطلق المكتب دراسة تهدف أساسا إلى استقاء المعلومات الأكثر دقة، لدى المنخرطين في الاتحاد العام لأصحاب العمل السوداني، بشأن '1' فهمهم الحالي للسوق الأفريقية؛ '2' وتطلعاتهم للتنمية على الصعيد الدولي؛ '3' والصعوبات أمام التصدير؛ '4' والاحتياجات من حيث المواكبة من أجل الزيادة في الولوج إلى الأسواق العالمية. ويُرتقب أن تحمل نتائج هذه الدراسة عناصر مفيدة للتفكير في صياغة استراتيجية أفريقية للسودان.

41. ويساهم هذا النهج في الاتفاق مع البلدان الأعضاء على مجالات الدعم لفائدة بناء قدرات إنتاج ونشر الإحصاءات وتحليل السياسات من أجل دعم أولويات التنمية في المنطقة دون الإقليمية.

3- دعم تنفيذ برنامج العمل دون الإقليمي لمكافحة التصحر في المغرب العربي ومبادرة سياسات الأراضي

42. أنهى المكتب الدراسة بشأن المردودية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للاستثمارات الاستراتيجية في مجال مكافحة التصحر. وستفضي هذه الدراسة إلى صياغة وثيقة مرافعة سيتم استخدامها كوسيلة حجاج، تستند إلى المعرفة الجيدة بالآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للاستثمارات ذات الصلة بمكافحة التصحر، في سبيل إقناع صناع القرار وشركاء التنمية بالاستثمار في هذا المجال وتقديم الدعم لتنفيذ برنامج العمل دون الإقليمي لمكافحة التصحر الذي يشرف عليه اتحاد المغرب العربي.

43. ومن جهة أخرى، قدم المكتب دعما ملموسا لبعثة مبادرة سياسات الأراضي لدى اتحاد المغرب العربي (8-9 تشرين الأول/أكتوبر 2015) عبر المساهمة في تحديد مكونات مشروع مبادرة سياسات الأراضي الخاص باتحاد المغرب العربي وتحسين إدماج المسائل العقارية في المنطقة المغاربية.

ب) المبادرات الخاصة والتفاعلات مع أقسام المقر الرئيسي وباقي الشركاء

1- مبادرة بناء القدرات في مجال استخدام تحويلات أموال العمال من أجل التنمية

44. تسعى هذه المبادرة التي شرع تنفيذها منذ 2014 إلى بناء قدرات البلدان على صياغة واعتماد الاستراتيجيات والسياسات والبرامج الرامية إلى تحسين أثر تحويلات أموال العمال على تمويل التنمية. وتندرج هذه المبادرة في إطار برنامج العمل الذي بدأ منذ 2008 بشأن مواضيع الهجرة ويتمثل هدفها في تقديم جواب على إحدى التوصيات الرئيسية المنبثقة عن حوار الأمم المتحدة الثاني الرفيع المستوى عن الهجرة، وهو تحسين أثر تحويلات الأموال على تنمية البلدان الأعضاء.

45. وفي إطار هذا المشروع، أنجزت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، في مرحلة تجريبية، دراستين وطنيتين (المغرب وتونس) عن وضع تحويلات أموال المهاجرين ومساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي إطار هذا المشروع أيضا، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حلقتي عمل إقليميتين مكنتا، إضافة إلى اعتماد الدراستين، من مساعدة الخبراء في المجال على التفكير جميعا وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة التي تتيح الاستخدام الأمثل لتحويلات أموال المهاجرين لتمويل التنمية.

2- المساهمة في المناقشات بشأن الاقتصاد الأخضر المندمج

46. وفي إطار مساهمة المكتب في المناقشات بشأن الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر المندمج، فلقد أعد إصدارا في موضوع "الصناعة والاقتصاد الأخضر في شمال أفريقيا". ويحدد هذا التقرير في المقام الأول مكانة الاقتصاد الأخضر في مختلف السياقات الوطنية، ثم يحلل على أساس الدراسة الاستقصائية المنجزة لدى مقاولات مختلف القطاعات، '1' تصور هذه المقاولاتعن الرهانات البيئية، ووجهة نظرها تجاه الاقتصاد الأخضر والفرص التي يتيحها؛ '2' والسياسات والممارسات البيئية والاجتماعية؛ '3' والإكراهات والتطلعات.

47. ويختم التقرير بعرض عدد من الأولويات في مجال الإصلاحات، نذكر من بينها تحديد الإطار الاستراتيجي المندمج للاقتصاد الأخضر، وتكييف السياسة الصناعية، وتحسين الإطار التنظيمي، وتعزيز آليات دعم المقاولات، والزيادة في الاستثمارات في البحث والتطوير، وإنشاء التخصصات الخضراء على مستوى الجامعات، وإطلاق برنامج الإعلام والتثقيف والتواصل بشأن الفرص التي يحملها الاقتصاد الأخضر، لاسيما آفاق تشغيل الشباب والنساء. وستغذي هذه الوثيقة النسخة المقبلة من التقرير الاقتصادي لأفريقيا. وسيتطرق هذا التقرير الذي تعده اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لموضوع "مراعاة البيئة في تصنيع أفريقيا".

3- اجتماع فريق الخبراء الخاص المعني بسياسات النهوض بالاقتصاد الأخضر المندمج والتحول الهيكلي لأفريقيا، الذي نظمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

48. شارك المكتب بنشاط في اجتماع فريق الخبراء الخاص المعني بسياسات النهوض بالاقتصاد الأخضر المندمج والتحول الهيكلي في أفريقيا الذي نظمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (قسم المبادرات الخاصة)، يومي 24-25 تشرين الثاني/نوفمبر 2015. وعرض المكتب نتائج الدراسات التي أنجزها بشأن الاقتصاد الأخضر في شمال أفريقيا (الجزائر، والمغرب، وتونس).

رابعا – الشراكات الاستراتيجية

49. وإلى جانب شراكة المكتب مع اتحاد المغرب العربي عبر برامج التعاون المتعددة السنوات، والشراكة مع باقي وكالات منظومة الأمم المتحدة لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكامل الإقليمي في شمال أفريقيا عبر آلية التنسيق دون الإقليمية والمشاركة في أعمال الفرق القطرية للأمم المتحدة، طور المكتب شراكات استراتيجية أخرى لتنفيذ مشاريع معينة. وترتبط هذه الشراكات بالتعاون بين الجماعات الإقليمية للأمم المتحدة، وخصوصا مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.

أ) الشراكة مع منظومة الأمم المتحدة

50. يشارك المكتب في أعمال منظومة الأمم المتحدة عبر الفرق المواضيعية مثل الفريق المعني بالهجرة الذي نظم معه المكتب بالتعاون مع جامعة العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرباط أكدال بالمغرب، في نيسان/أبريل 2015 الندوة الدولية حول الهجرة الأفريقية في المغرب. ومكن هذا النشاط منظومة الأمم المتحدة الموجودة في المغرب من مناقشة المحاور الرئيسية لسياسة الهجرة الجديدة التي يعتمدها المغرب، مع مختلف الشركاء والحكومات، والمجتمع المدني والأكاديميين. وتَبين بأن هذه السياسة تحمل رؤية تقاطعية لمشكل الهجرة وتعبئ مختلف القطاعات الوزارية تحت تنسيق الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج. وعرض مكتب شمال أفريقيا مختلف دراساته المنجزة حول قضايا الهجرة، وخصوصا التقرير الأخير عن التحليل المقارن لإدماج الهجرة في سياسات التنمية للبلدان الأعضاء في اتحاد المغرب العربي.

51. ويكون المكتب أيضا ممثلا بانتظام في اجتماعات الفريق المواضيعي المعني بالتواصل، وسنحت له الفرصة بالمشاركة في أنشطة مشتركة. ومن جهة أخرى، تم إحداث تعاون منتظم مع العديد من مراكز الأمم المتحدة للإعلام في شمال أفريقيا، وخصوصا في المغرب. وسمح هذا التعاون بإعادة نشر التقارير والبيانات الصحفية للمكتب عبر المواقع الإلكترونية لمراكز الإعلام في كل من الجزائر، ومصر، والمغرب، وتونس، ونشر مقالات عن أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في النشرة الإعلامية للأمم المتحدة بالرباط، والتنظيم المشترك لإصدار تقرير 2015 لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حول التنمية الاقتصادية في أفريقيا، ومشاركة المكتب في الندوة حول الهجرة الأفريقية، التي نظمت في جامعة العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرباط أكدال، وغيرها.

ب) الشراكة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا

52. تبين أنمشروع "الدعم المؤسسي وبناء قدرات البرلمانات العربية وغيرها من الفاعلين من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) حول المرأة والسلام والأمن"، الذي أطلِق سنة 2013 بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا والاتحاد البرلماني الدولي، مبادرة وجيهة جدا، بالنظر للأحداث التي تشهدها المنطقة منذ 2011 وعواقبها على الأمن والظروف الاقتصادية والاجتماعية للسكان، لاسيما الفئات الأكثر هشاشة، وخصوصا النساء والفتيات. بالفعل، منذ نشوب هذه الأحداث، ظهرت أو تفاقمت العديد من أشكال التمييز والانتهاك والاستغلال، بما في ذلك العنف المبني على نوع الجنس، والاتجار بالبشر والزواج القسري والمبكر.

53. ويهدف قرار مجلس الأمن 1325 (2000) حول المرأة إلى تصحيح أوجه الظلم وسوء المعاملة التي تعاني منها النساء في حالات النزاع، عبر فرض حماية حقوق المرأة والفتاة في: '1' حالات النزاع وما بعد النزاع، ومشاركة المرأة في حفظ السلام وتسوية النزاعات، وإعادة بناء مرحلة ما بعد النزاع وعمليات اتخاذ القرار؛ '2' توفير خدمات الإغاثة وإعادة التأهيل لفائدة النساء والفتيات. وتحمل هذه المجالات تسمية الركائز الأربع للقرار 1325، وهي الوقاية، والمشاركة، والحماية، وتوفير الإغاثة وإعادة التأهيل.

54. ويشمل المشروع الذي يساهم فيه مكتب شمال أفريقيا سبعة بلدان: العراق، والأردن، وليبيا، والسودان، وسوريا، وفلسطين، وتونس. ويهدف إلى بناء قدرات البرلمانيين وغيرهم من الفاعلين من أجل تسريع وتحسين التنفيذ الفعلي لهذا القرار في البلدان المذكورة. وبهذا الصدد، شارك المكتب في إعداد دراسة إقليمية عن "مكامن نقص وحدود التشريعات ذات الصلة بتنفيذ قرار 1325 في البلدان العربية"، إضافة إلى منهاج تدريب حول هذا القرار. ونظم أيضا حلقتين تدريبيتين حول ركيزتين من ركائز القرار، وهما الوقاية والحماية (تونس العاصمة، 10-13 تشرين الثاني/نوفمبر 2015)، واللذين شهدا مشاركة مكثفة من البرلمانيين.

55. وساند المكتب أيضا اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا في إنتاج المعرفة وبناء القدرات حول صياغة مخططات العمل الوطنية لتنفيذ هذا القرار، إلى جانب تنظيم حلقة دراسية للتوعية بشأن الآليات الوطنية العربية المكلفة بشؤون النوع (عمان، كانون الأول/ديسمبر 2015). وهكذا، قدم المكتب ثلاث دراسات، واستخدم أرضيته لتدبير المعارف من أجل تدريب شبكة ممارسين خبراء في المنطقة، إلى جانب إنتاج ونشر وتبادل المعارف حول القرار 1325.

56. وحسب التقييم المرحلي الذي أنجزه الشركاء المنخرطون في هذا المشروع، بما في ذلك مكتب شمال أفريقيا، ساهمت مختلف الأنشطة ذات الصلة والمنجزة هذه السنة بشكل ملموس في التعريف بالقرار 1325 لدى المشرعين، والآليات الوطنية المعنية بشؤون النوع وغيرها من المتدخلين. وساهمت أيضا في تعبئة حجم كبير من الالتزامات لرفع القيود وتصحيح النقائص التي تحد من التنفيذ الفعلي والسريع لهذا القرار في المنطقة.

57. ونظم مكتب شمال أفريقيا بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا والمركز المغربي للإنتاج النظيف حلقة عمل إقليمية حول "التكنولوجيا الجديدة لتدبير النفايات في المنطقة العربية – تعبيد الطريق للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر"، بالدار البيضاء يومي 29-30 أيلول/سبتمبر 2015. وشارك أيضا في هذا اللقاء ممثلون عن مكاتب المساعدة الخضراء القادمين من ستة بلدان من المنطقة العربية، ومراكز الإنتاج الأخضر، والمقاولات الصغيرة والمتوسطة، ومعاهد البحث، والمؤسسات العمومية، والشركاء الدوليون، والخبراء التقنيون في مجال تدبير النفايات الصلبة. وكانت حلقة العمل مناسبة متميزة لتبادل الخبرات والممارسات الحميدة في مجال تدبير النفايات الصلبة في المنطقة العربية. وناقش المشاركون أيضا الخيارات التكنولوجية الأكثر ملاءمة للمنطقة العربية، واحتياجات بناء القدرات في هذا المجال، إلى جانب الإصلاحات المؤسسية والمالية اللازمة لتيسير تنفيذ التدبير الفعال للنفايات الصلبة في المنطقة.

58. وساهم المكتب أيضا في صياغة تقرير 2015 عن وضع الهجرة الدولية في المنطقة العربية، الذي تصدره منظومة الأمم المتحدة وتشرف عليه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. ويعرض هذا التقرير اتجاهات الهجرة في البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية، ويحاول استقاء الدروس المستفادة حول العوامل التي تفسر هذه الظواهر، إضافة إلى صياغة توصيات عن التدبير الأمثل لتدفقات الهجرة. وشارك المكتب في هذا التقرير على أساس البحث الذي أنجزه لاسيما عبر الدراسة حول إشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال أفريقيا التي تم إنجازها خلال برنامج العمل السابق.

59. ونظم المكتب مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا حلقة عمل حول مواءمة الإجراءات الجمركية والتبادل الإلكتروني للوثائق بين الإدارات الجمركية للبلدان العربية (الدار البيضاء، 2-4 كانون الأول/ديسمبر 2015). وكان يُفترض تنظيم هذا الاجتماع بتونس تحت إشراف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا وبالدار البيضاء تحت إشراف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وتجلى هدفه في التحضير للمراحل التي يتعين اتباعها لتكريس مشروع أرضية المبادلات الإلكترونية للوثائق. ويمثل هذا النشاط جزءا من شراكة أوسع بين لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا وجميع اللجان الإقليمية الخمسة من أجل تنفيذ مشروع يحمل عنوان "بناء قدرات البلدان النامية والبلدان ذات اقتصاد انتقالي من أجل تيسير عبور الحدود والتعاون والتكامل الإقليمي".

ج) الشراكة مع الجامعات ومراكز البحث

60. أبرم مكتب شمال أفريقياسنة 2015 أربع اتفاقيات مع الجامعات ومراكز البحث: مدرسة علوم الإعلام (الرباط-المغرب)، ومدرسة الحكامة والاقتصاد (الرباط-المغرب)، والمعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي (الرباط-المغرب)، ومختبر الاقتصاد المطبق على التنمية (جامعة تولون-فرنسا). وشرع المكتب أيضا في محادثات مع عدد من الجامعات ومراكز البحث في بلدان أخرى من شمال أفريقيا من أجل إبرام عقود مماثلة خلال تنفيذ برنامج عمل 2016-2017.

61. وتهدف هذه الشراكات إلى تعزيز علاقات التعاون والتبادل بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والجامعات ومراكز البحث، واتخاذ التدابير العملية لتحديد إطار المبادرات المستقبلية والتدابير المشتركة المفيدة لكل طرف. فبالنسبة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، تسعى هذه الشراكات إلى تطوير التعاون الوثيق مع هذه المؤسسات، لتوطيد دور اللجنة في إطار الاستجابة لاحتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدان شمال أفريقيا عبر تشجيع إنتاج وجمع ونشر وتبادل المعلومات والمعارف والمعرفة والمهارات التي تدعم عمليات اتخاذ القرار وتُحسِّن نتائج سياسات التنمية. أما بالنسبة للمؤسسات، فتسعى هذه الشراكات إلى إنشاء وتطوير التبادل مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بصفتها مَجمَع تفكير في منطقة شمال أفريقيا، في سبيل تكييف التخصصات التي تقدمها هذه المؤسسات مع احتياجات السوق من جهة، ومن جهة أخرى الاستفادة من علاقات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع مؤسسات مماثلة في أفريقيا بهدف ربط علاقات التعاون وإبرام شراكات جديدة، وتنظيم الأنشطة العلمية المشتركة للتبادل.

خامسا – وضع تنفيذ توصيات الاجتماع الثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية

62. شكل تنفيذ توصيات الاجتماع الثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية الموجهة للجنة الاقتصادية لأفريقيا جزءا من برنامج العمل لسنة 2015. وتم التطرق للعديد من هذه التوصيات في الجزء الثاني من هذا التقرير. ومع ذلك، وبناء على الطلب الصريح الذي عبرت عنه البلدان الأعضاء، سنعرض هنا أبرز الإنجازات حسب المجالات:

أ) المواجيز القطرية

1- إدراج المؤشرات ذات الصلة بالتنمية المستدامة (الاقتصاد الأخضر) وبالمخاطر المناخية –قدر الإمكان- ضمن المواجيز القطرية

63. حظي الاقتصاد الأخضر بالجزء المواضيعيلثلاثة مواجيز قطرية (المغرب والجزائر وتونس). وفي المواجيز القطرية المستقبلية، سيتواصل هذا المجهود عبر تحليل السياسات المناخية والسياسات ذات الصلة بالانتقال الطاقي، والتنمية المستدامة، والاقتصاد الأخضر. وسيتم توثيق التحليل بالمؤشرات المتاحة.

2- مساعدة البلدان الأعضاء على إحداث آلية مستدامة لإحالة البيانات الكفيلة بإعداد المواجيز القطرية ذات جودة، والمبنية على بيانات منسقة

64. نسق مكتب شمال أفريقيا مع البلدان الأعضاء لتعيين مراكز التنسيق المعنية بالبيانات. وأصبحت لائحة مراكز التنسيق جاهزة، ويسعى مكتب شمال أفريقيا إلى تفعيل التعاون المباشر فيما بين هذه المراكز وتعبئتها على النحو الأمثل في عملية مستدامة لجمع وتحيين البيانات عن البلدان من أجل إنتاج المواجيز القطرية والدراسات التحليلية المواضيعية.

65. وبهذا الصدد، تم تنظيم بعثات جمع البيانات والمساعدة التقنية (مصر، والسودان) للاتفاق على البيانات التي يتعين توفيرها لصياغة المواجيز القطرية، وخصوصا المعلومات القطاعية التي ستُستخدم لصياغة الدراسات التحليلية المواضيعية. وبالنسبة لمصر، شارك مكتب شمال أفريقيا في مهمة مشتركة للمعهد الأفريقي للإحصاءات التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ومصرف التنمية الأفريقي، وائتلاف باريس 21، لتقييم النظام الوطني للإحصاء في شموليته من منظور صياغة الاستراتيجية الوطنية الجديدة لتطوير الإحصاءات.

66. ونظم المكتب أيضا بعثة مساعدة تقنية من أجل إنشاء نظام المعلومات الجديد بشأن التنمية المستدامة في تونس، وتهدف هذه البعثة إلى الإحاطة بإشكالية البيانات وأنظمة المعلومات القائمة في ما يتعلق بالتنمية المستدامة، وفهم رهانات النظام الجديد المقترح وتحديد نوع الدعم الذي يمكن أن يقدمه المكتب لوزارة البيئة والتنمية المستدامة بتونس.

67. ومن جهة أخرى، يعمل المركز الأفريقي للإحصاءات التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا على صياغة استراتيجية وبرنامج بناء القدرات لفائدة البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

3- مراعاة تنمية روح المقاولة عبر تكثيف التعاون مع فاعلي القطاع الخاص، في سبيل توفير المعلومات الكافية لقياس مؤشرات روح المقاولة وبيئة الأعمال.

68. في إطار بعثة للمساعدة التقنية لفائدة وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص على مستوى وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي بالسودان، اجتمع مكتب شمال أفريقيا بإدارة الاتحاد العام لأصحاب العمل السوداني للاتفاق على إطلاق دراسة حول الصادرات في السودان. وتم تنظيم خمسة لقاءات مع مسؤولي الغرف المهنية في هذا الاتحاد من أجل إقرار أهداف ومنهجية الدراسة، واستبيان الدراسة الاستقصائية وتحديد العينة وكيفيات الدراسة. بعد ذلك، قدم الاتحاد العام لأصحاب العمل السوداني لمكتب شمال أفريقيا طلبا للمساعدة التقنية من أجل دراسة جدوى مقترحعرضته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على السودان لحل مشاكل تحويل الأموال في إطار الاتفاقات التجارية دون الإقليمية.

69. إضافة إلى ذلك، تم تخصيص مكون رئيسي في منتدى التنمية في أفريقيا لتحضير القطاع الخاص للمشاركة في مفاوضات المنطقة القارية للتجارة الحرة.

ب) التكامل الإقليمي

1- تحسين وتكثيف فضاءات الحوار مع فاعلي القطاع الخاص لتحسين تحديد العراقيل العملية ومساندة هؤلاء الفاعلين في مبادراتهم الخاصة بالمبادلات التجارية وبالاستثمارات الإقليمية

70. نفذ المكتب بعثة للمساعدة التقنية لفائدة وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص على مستوى وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي بالسودان. وفي هذا الإطار، تكلف المكتب بإنجاز دراسة مع الاتحاد العام لأصحاب العمل السوداني تهدف إلى استقاء المعلومات الأكثر دقة، لدى المنخرطين في هذا الاتحاد، بشأن '1' فهمهم الحالي للسوق الأفريقية؛ '2' وتطلعاتهم للتنمية على الصعيد الدولي؛ '3' والصعوبات أمام التصدير؛ '4' والاحتياجات من حيث المواكبة من أجل الزيادة في الولوج إلى الأسواق العالمية. ويُرتقب أن تحمل نتائج هذه الدراسة عناصر مفيدة للتفكير في صياغة استراتيجية أفريقيا للسودان.

2- إعانة البلدان على الاستخدام الأمثل للمساعدة التقنية التي تقدمها المنظمات الدولية في مجال بناء القدرات التجارية بهدف المساهمة في تعزيز التجارة الإقليمية

71. عمل المركز الأفريقي للسياسات التجارية على مواكبة البلدان الأعضاء طيلة السنة عبر عدد من حلقات العمل. ونظم المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط أيضا حلقات عمل لفائدة الخبراء من البلدان الأعضاء، لاسيما حلقة العمل لفائدة المفاوضين التجاريين من البلدان الأعضاء في كانون الأول/ديسمبر 2015.

3- الإسهام في تحسين توجيه المعونة لصالح التجارة نحو سلاسل القيمة الإقليمية والمساهمة في تتبع استعراضها

72. شارك المكتب في الاستعراض الشامل الخامس للمعونة لصالح التجارة وقدم عرضا عن أهمية سلاسل القيمة الإقليمية في إشكالية المعونة لصالح التجارة.

4- مواكبة بلدان اتحاد المغرب العربي وبلدان شمال أفريقيا في مشاركتها في المفاوضات الخاصة بالمنطقة القارية للتجارة الحرة

73. يسهر المكتب على دعوة اتحاد المغرب العربي إلى الاجتماعات القارية ومشاركته فيها، مع العمل على أن تتضمن هذه الدعوة منهجيا المشاركة النشيطة للاتحاد.

ج) الأداء الاقتصادي والاجتماعي

1- إضافة تحليل عن أداء الدول في مجال جودة المؤسسات، واحترام التشريعات، وتقدم النظام المالي والحكامة الاقتصادية، إلى التقرير المقبل بشأن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في شمال أفريقيا

74. يتم التطرق حاليا بالفعل لمواضيع أداء وحكامة المؤسسات في الدراسات المواضيعية للمواجيز القطرية.

2- دعم قدرات الدول ولاسيما الفاعلين الاقتصاديين لتحسين دخولها إلى السوق القارية والاستفادة على الوجه الأكمل من المنطقة القارية للتجارة الحرة المستقبلية من أجل تنويع الاقتصادات وأيضا الشركاء التجاريين

75. تم تنظيم حلقة عمل لفائدة القطاع الخاص لإعلام الفاعلين الاقتصاديين بتطور المفاوضات القارية بشأن المنطقة القارية للتجارة الحرة وتحليل دور هذا القطاع في المفاوضات.

د) الأجندات الإقليمية والدولية وغيرها من المبادرات الخاصة

1- مواصلة مساعدة البلدان على تنسيق جهودها لصياغة وتنفيذ الأجندات الإقليمية والدولية من أجل تقوية مواقفها المشتركة، لاسيما فيما يتصل بتحديد مؤشرات تتبع أهداف التنمية المستدامة وإحاطتها علما بالتقدم المحرز

76. يُعد التقرير حول الأجندات الإقليمية والدولية وغيرها من المبادرات الخاصة وسيلة مهمة لإعلام البلدان عن هذه المبادرات وعن أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بهذا الصدد.

77. ومن جهة أخرى، نظم المكتب بعثة مساعدة تقنية من أجل إنشاء نظام المعلومات الجديد عن التنمية المستدامة في تونس (كانون الثاني/يناير 2016). وساهمت هذه البعثة في الإحاطة بإشكالية البيانات وأنظمة المعلومات القائمة في ما يتعلق بالتنمية المستدامة، وفهم رهانات النظام الجديد المقترح وتحديد نوع الدعم الذي يمكن أن يقدمه المكتب لوزارة البيئة والتنمية المستدامة بتونس.

78. وفي هذا المجال، ستستمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في دعم البلدان الأعضاء من أجل تكييف وتحديث الأنظمة الوطنية للمعلومات عن التنمية المستدامة الحالية، في سبيل دعم استعراض ومتابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

2- تشجيع التشبيك بين مراكز التنسيق المنخرطة في المفاوضات الدولية بشأن تحديد الأجندات الدولية من أجل تعزيز قدرتها التفاوضية والتعبير عن أولويات المنطقة على أكمل وجه

79. نسق مكتب شمال أفريقيا مع البلدان الأعضاءلتعيين مراكز التنسيق المعنية بالبيانات. وأصبحت لائحة مراكز التنسيق جاهزة، ويسعى مكتب شمال أفريقيا إلى تفعيل التعاون المباشر فيما بين هذه المراكز وتعبئتها على النحو الأمثل في عملية مستدامة لجمع وتحيين البيانات عن البلدان من أجل إنتاج المواجيز القطرية والدراسات التحليلية المواضيعية.

80. ومن جهة أخرى، ولتيسير التشبيك، أنشأ مكتب شمال أفريقيا سنة 2015 أرضية تدبير المعرفة التي تسعى إلى تشجيع الروابط بين الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، وتقليص العراقيل المؤسسية، وتقليص التكاليف والآجال ذات الصلة بإنتاج حزمة المعارف والخبرات وتشجيع نشرها بين جماعات الممارسة. وستساعد أرضية تدبير المعرفة على تفعيل شبكات تبادل المعلومات والبيانات والخبرة بين الشركاء المنخرطين في برامج التنمية في المنطقة سواء المنظمات الحكومية الدولية، أو وكالات منظومة الأمم المتحدة أو القطاع الخاص أو المجتمع المدني.

هـ) تنفيذ برنامج الأنشطة 2014-2015 ومشروع برنامج العمل للفترة 2016-2017

1- الحرص على إعطاء الأولوية لاستخدام بيانات البلدان التي يمكن أن تكون أحدث من تلك المتاحة في تقارير المؤسسات الدولية

81. سيساعد تفعيل مراكز التنسيق القطرية على المدى القصير في إعطاء الأولوية للبيانات الصادرة عن البلدان نفسها، ويتجسد ذلك بالفعل في المواجيز القطرية.

2- العمل على الزيادة في إبراز أنشطة تنفيذ خطة التنمية لما بعد 2015 ضمن برنامج عمل 2016-2017، إضافة إلى مخطط العمل الذي سيعتمده مؤتمر الأطراف الواحد والعشرين

82. سينخرط مكتب شمال أفريقيا في التحضير لمؤتمر الأطراف الثاني والعشرين الذي سينعقد بمراكش (المغرب) سنة 2016. وسيقدم المكتب الدعم للبلدان في إطار متابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (يتعين تعبئة موارد مالية جديدة).

3- تحسين دعم البلدان الأعضاء لمراعاة مقاربة النوع في سياسات التنمية، لاسيما في المفاوضات الخاصة بتغير المناخ

83. يُرتقب أن تدرج المواجيز القطرية هذا البُعد بشكل متزايد. ويشمل برنامج عمل الفترة 2016-2017 صراحة هذا البعد التقاطعي. وتطرقت جميع المواجيز القطرية التي أنجزها المكتب بصفة منهجية لمقاربة النوع عبر استخدام المؤشرات التي طورها الدليل الأفريقي للمسائل الجنسانية والتنمية وغيرها من المؤشرات المعترف بها والمستخدمة حاليا.

84. إضافة إلى ذلك، يُخصَّص الجزء المواضيعي من الموجز القطري الإقليمي لوضع المساواة بين الجنسين في شمال أفريقيا، ويستخدم نفس المؤشرات المذكورة لتحليل السياسات المعتمدة في المنطقة. وتشير هذه الوثيقة أيضا إلى التحديات المستمرة في مجال مراعاة المسائل الجنسانية في السياسات الوطنية للتنمية. ويُرتقب أيضا أن المشروع المشترك -قيد–الدراسة- بين منظمة الأغذية والزراعة واتحاد المغرب العربي لمراعاة المسائل الجنسانية في الإحصاءات الزراعية، سيتطرق لمحور تغير المناخ ولشؤون النوع.

85. ومن جهة أخرى، في إطار مساهمة المكتب في التحضير لمؤتمر الأطراف الثاني والعشرين الذي سينعقد بالمغرب سنة 2016، سيغتم هذه الفرصة للزيادة في توعية البلدان الأعضاء برهانات المؤتمر ولتعزيز دوره في تشجيع السياسات المناخية الرامية إلى التحول والتي تشمل بصفة مستدامة شؤون النوع.

سادسا – التحديات والدروس المستفادة وآفاق 2016

86. بدأت عملية إعادة الهيكلة الداخلية للجنة الاقتصادية لأفريقيا منذ أيلول/سبتمبر 2012 ووصلت إلى مرحلة نضجها خلال الفترة موضوع الدراسة. وأفضى هذا المجهود إلى إصدار مختلف استراتيجيات اللجنة الاقتصادية الرامية إلى بلوغ أهدافها. وبينت السنوات الأولى من التنفيذ بأنه رغم وجود آفاق مواتية، تستمر العديد من التحديات التي يتعين رفعها. وترتبط هذه التحديات بقدرة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على إيجاد الوسيلة الأفضل للتعاون بفعالية مع البلدان الأعضاء حول مواضيع البيانات، وقدرة اتحاد المغرب العربي على تعبئة الموارد البشرية والمالية لتحقيق التكامل، وأثر الظروف السياسية والاجتماعية في المنطقة دون الإقليمية على قدرة المكتب على التوصل إلى النتائج.

أ) تعزيز قدرات البلدان الأعضاء واتحاد المغرب العربي

87. تجدر الإشارة إلى أنه خلال الفترة موضوع الدراسة، تلقى المكتب العديد من ردود الفعل الإيجابية من البلدان الأعضاء. واعترفت فرق الأمم المتحدة في هذه البلدان بجهود المكتبوثمنتها، مشيرة إلى المشاركة الحيوية لخبرائه في أعمالها وإلى نضال المكتب المستمر حتى يصبح البعد الإقليمي مكونا ثابتا في عمل الأمم المتحدة في شمال أفريقيا.

ب) الظروف السياسية والاجتماعية في المنطقة

88. تواجه المنطقة العديد من التحديات، سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. وعلى الصعيد السياسي، شهدت معظم بلدان المنطقة فترات من انعدام الاستقرار السياسي. وأدخلت الأحداث السياسية والاجتماعية التي اندلعت سنة 2011، كلا من تونس ومصر وليبيا في دوامة من انعدام الاستقراروالليقين. وشرعت مصر وتونس، رغم استمرار الوضع الأمني الهش، في إصلاحات سياسية أفضت إلى انتخابات رئاسية تنبئ بالعودة إلى الاستقرار السياسي. أما ليبيا، فلا تزال فريسة العديد من الصعوبات السياسية، التي لها عواقب أمنية وخيمة وتحد كثيرا من آفاق تنمية البلد. ويظل المغرب والجزائر في منأى عن الاضطرابات السياسية الكبرى. ومع ذلك، تحتاج جميع بلدان المنطقة إلى تطوير الحكامة الجيدة. ويرتبط انعدام الاستقرار السياسي بنوع من الحكامة، لاسيما الاقتصادية، الذي يمثل دون شك عائقا أمام تنمية المنطقة. ويتأكد غياب الحكامة الجيدة خصوصا على مستوى فعالية التنظيم العمومي وفعالية الدولة.

89. وعلى الصعيد الاقتصادي، لا تزال اقتصادات المنطقة تعاني من ضعف التنويع، لاسيما في ما يتعلق بالصادرات. ويظل نموها معتمدا على القطاعات الأولية والموارد الطبيعية. وترتكز صادرات الجزائر والسودان وموريتانيا، وبدرجة أقل، مصر بشدة على قطاعات الموارد الطبيعية. بينما نجح المغرب وتونس في تحقيق تنويع نسبي لصادراتهما.

90. ويظل تطوير القطاع الخاص رهانا حقيقيا أمام اقتصادات شمال أفريقيا. ويمثل مناخ الأعمال نقطة التركيز الرئيسية التي تعمل عليها حكومات المنطقة. ونجد بأن المغرب وتونس وحدهما مصنفان في ضمن المائة الأوائل في دليل ممارسة الأعمال. وفي المقابل، تراجعتصنيف الجزائر ومصر سنة 2016. وبذلت موريتانيا جهودا جبارة لتحسين بيئة الأعمال انطلاقا من 2013، لاسيما في مجال إنشاء المقاولات والحصول على القروض.

91. ويؤثر غياب التنويع الاقتصادي أيضا على الموارد المتاحة أمام الحكومات لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالنسبة لمعظم بلدان المنطقة، تعتمد ميزانية الدولة على عدد محدود من القطاعات والموارد المتقلبة. ولا شك أنه تم إحراز بعض التقدم في تحسين تدبير المالية العمومية وتنويع الموارد، إلا أن بعض الجوانب لا تزال عالقة من أجل تفعيل الإمكانات الضريبية الحقيقية في هذه البلدان على أكمل وجه.

92. وأخيرا، تظل البطالة مشكلا متوطنا في بلدان المنطقة، وتتجاوز نسبتها 10 في المائة في أغلبية هذه البلدان. وتؤثر بشكل خاص على الشباب. وتفوق نسبة بطالتهم 25 بالمائة في جميع البلدان، باستثناء المغرب (21,4 بالمائة سنة 2015).